

SIATS Journals

Journal of Arabic Language Specialized Research (JALSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

e-ISSN: 2289-8468



مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية

المجلد 1، العدد 4، تشرين الأول/ أكتوبر 2015م.

GRAMMAR IN TERMS OF TERMS AND MEANINGS

التعليل النحوي من حيث اللفظ والمعنى

أدهم محمد علي حموية

الدراسات اللغوية العربية

جامعة البعث –سوريا

1437هـ –2015م

ARTICLE INFO
Article history:
Received 18/2/2015
Received in revised form 20/3/2015
Accepted 1/4/2015
Available online 15/4/2015

Keywords:
Arabic Grammar، Grammatical Cause، Grammarians

الملخص

يُعدّ موضوع التعليل في علم النحو أبرز الموضوعات اتصالاً بأصول النظرية النحوية، بل هو أسبقها ظهورًا، وفيه تبرز خصائص التفكير النحوي، وتتجلى قدرات النحويين وأساليبهم في بحث الظواهر النحوية وتحليلها؛ إذ يجتهدون في إيجاد علل مُقنعة وفق أصول العربية أولاً، وتوجّهاتهم العقيدية ثانيًا، ومتطلبات زمانهم ثالثًا، ومن ثم تُغيَّر العلة حين تفقد قدرتها على الإقناع، أو يُحكم عليها بالفساد، أو يرفضها بعض النحاة، ما أدى إلى الخلاف النحوي، ولأن التعليل النحوي نشأ يحرص على المعنى واستقامته فُضّلت صيانة المعنى على صيانة اللفظ باعثًا رئيسًا لوضع النحو، وهذه الإشكالية؛ إشكالية اللفظ والمعنى، من أكثر القضايا حضورًا في النقد العربي قديمًا وحديثًا، ومن أبرز سمات النظام المعرفي البياني، تناولها النحويون والفقهاء والمتكلمون والنقاد وغيرهم، ومن ثم لم تنفك العلاقة بين التعليل وقضية اللفظ والمعنى قائمةً، وهو ما نتج عنه أن كان للعلل النحوية ـ من حيث اللفظ والمعنى ـ أنواعٌ ثلاثة، فهي: إما عللٌ معنوية، وإما عللٌ لفظية، وإما عللٌ لفظية معنوية.

المقدمة

حفل تراثنا اللغوي بعامّة بعناية العلماء قديمًا وحديثًا، وكان لعلم النحو النصيب الأوفر من هذا الاهتمام؛ لبواعث عدة [1]؛ أبرزها القداسة التي نالتها اللغة العربية لكونها لغة القرآن الكريم، وهي أبرزها لأن هذه القداسة قد دعت:

- إلى صيانة المتن الكريم، ولا سيما صيانته بفهم معانيه واستنباط أحكامه، وإلاّ فُقد الغرض منه، وهذا ما أُكّد في القرآن الكريم في غير آية منه تدعو إلى التفكّر في القرآن وتدبّر معانيه، كقوله تعالى: ((**وأنْزَلْنَا إلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيّنَ لِلنّاسِ مَا نُزِّلَ إلَيهِمْ ولَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**))[2]، وقوله تعالى: ((**أفَلا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ أمْ عَلَى قُلُوبٍ أقْفَالُهَا**))[3]، أما صيانته بحفظ لغته فهو ما تكفّل به مُنزله تعالى: قال: ((**إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ**))[4].
- وإلى تعليم النشء ـ على اختلاف أعراقهم ـ هذه اللغةَ، ولا سيما بعد ما دخل الناس في دين الله تعالى أفواجًا، وظهر على ألسنتها اللحنُ.

ولما كان من طبيعة العقل البشري السؤال عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة؛ ليُفسّرها ويعرف أحكامها، فمن البديهي أن يستلزم التعليمُ سؤالَ المتعلِّم مُعلِّمَهُ: "لِمَ كَانَ ذَا؟"، فيكون الجواب ما يكون، مُعلّلاً الحُكم، ومُفسِّرًا اختياره من دون غيره من الأحكام، فالنفوس "تأنس بثبوت الحُكم لعلة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنس"[5]، وهذا ما تشترك فيه العلوم كلها، فلا يختصّ ببعضها من دون بعض.

التعليل النحوي.. ظهوره ومظاهره وغايته:

يُعدّ موضوع العلل[6] في علم النحو أبرز الموضوعات اتصالاً بأصول النظرية النحوية، بل هو أسبقها ظهورًا، وأكثرها تغلغلاً في أنسجة البناء النظري، وفيه تبرز خصائص التفكير النحوي، وتتجلى قدرات النحويين وأساليبهم في بحث الظواهر النحوية وتحليلها.

---

(1) تُنظر هذه البواعث وتفصيلها في: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الحادية عشرة (ص .1)، والمدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل – إربد – 2001 الطبعة الثالثة (ص 50).

(2) سورة النحل، من الآية: [44].

(3) سورة محمد، من الآية: [24].

(4) سورة الحجر، من الآية: [9].

(5) الكليات، الكفوي، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1998م الطبعة الثانية، التحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري (ص 1069).

(6) للنحويين عدة تعبيرات في تعريف العلة والتعليل خُلاصتها:

ونلمح هذا السبق في غير ما خبر مما يحكي عن بداية الاضطرار إلى عصمة الألسن، وأمثلُها خبرُ الأعرابي الذي أُقرئ قوله تعالى: ((**أنَّ اللهَ بَرِيْءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلُه**))[7]، بجرّ (رسوله)[8]، ففي هذا الخبر تبرز مظاهر: صيانة القرآن الكريم، وإرادة التعلُّم، وتلقائية التعليل، والرضا بالحُكم أو رفضُه.

وأكثرُ ما يهمنا ههنا من أربعة المظاهر هذه آخرُ اثنين؛ لأنهما سيتطوران فيما بعدُ إلى مجالات تشتجر فيها العلوم والمذاهب؛ خدمةً لهما، تفصيلاً وإبانةً وترجيحًا.

فالأعرابي لما فَهِمَ ما فَهِمَ من لحن مُقرئه حكّم عقله فيما اعتادته سجيته، وعلّل حُكمه بما سمعه، ذلك أن "العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإن لم يُنقل ذلك عنها"[9]، وهذه العلل التلقائية تُقابلها العلل الصناعية التي أتى بها النحويين فيما بعدُ حين شُرع بتعليم النحو، ذلك أن "المألوف أن يسأل طلاّب العلم عن علة حُكم نحوي سؤالاً يحث النحاة على التفكير بعلة مناسبة مُقنعة يتخذون منها وسيلة لشرح حُكم نحوي، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به، ولا سيما أن المعيار النحوي يستمدّ شيئًا من قوته الإقناعية من العلل التي تُسانده"[10]، فقد "قام النحو العربي في تشكُّله على ركيزتين أساسيتين: الوصف، ثم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف، يُفسرها وفق مؤثرات مختلفة، منها: قدرته العقلية، ومذهبه الديني، وخبرته اللغوية"[11].

ومن ثم كانت الغاية من العلل النحوية الإقناع لا إثبات التأثير الحسي؛ "لأن العلل النحوية مُشبهة بالعلل الحسية"[12]، أي بعلل المتكلمين؛ "وذلك أنهم إنما يُحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال، أو خِفّتها على

- قول د. مازن المبارك في العلة إنها "الوصف الذي يكون مظنة الحكمة في اتخاذ الحُكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا مُعيَّنًا من التعبير والصياغة". النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر – بيروت –1981 الطبعة الثالثة (ص 90).
- وقول د. حسن الملخ في التعليل إنه "تفسير اقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص، وفق أصوله العامة". نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن الملخ، دار الشروق –عمّان –2000 الطبعة الأولى (ص 29).

(7) سورة التوبة، من الآية: [3].

(8) نزهة الألباء لابن الأنباري، ابن الأنباري، د. مكتبة المنار –الزرقاء، تحقيق: إبراهيم السامرائي (ص 19).

(9) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، دار النفائس –بيروت –1979م الطبعة الثالثة، تحقيق: د. مازن المبارك (ص 66).

(10) نظرية التعليل، الملخ (ص 51).

(11) نظرية التعليل، الملخ (ص 99).

(12)الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، مطبعة السعادة – القاهرة – 1961 الطبعة الرابعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ص 247).

النفس"[13]، فقول النحويين "إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء، إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحُكم؛ لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحُكم"[14].

وبسبب الطبيعة الإقناعية للعلل النحوية يجتهد النحويون في إيجاد علل مُقنعة وفق أصول العربية أولاً، وتوجهاتهم العقيدية ثانيًا، ومتطلبات زمانهم ثالثًا، "فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[15]، ومن ثم تُغيَّر العلة "حين تفقد قدرتها على الإقناع، أو يُحكم عليها بالفساد، أو يرفضها بعض النحاة، فتكون العلة قد فتحت بابًا واسعًا من أبواب الخلاف النحوي"[16].

ولو عُدنا إلى خبر الأعرابي لقلنا إن التعليل النحوي نشأ إحساسًا فنّيًا يحرص على المعنى واستقامته ـ لذا فُضّلت صيانة المعنى على صيانة اللفظ باعثًا رئيسًا لوضع النحو ـ ثم تطور التعليل إلى اصطلاح علمي يخدم صناعة النحو التي غدت "صناعة لفظية"[17].

وأقول: "غدت"؛ لأنها بدأت صناعة معنوية تحرص على المعنى القرآني لاستنباط أحكامه، ولكنها بعدما تشعّبت وكثرت فروعها اختصت بإحدى كيفيات الكلام العربي، وهي كيفية لفظية تعنى بمعرفة تركيب الألفاظ ووقوعها فيه صحة وسقامًا[18]، وإن كانت لا تتخلص من غرضها الرئيس، أي المعنى، متجليًا في الإعراب: من حيث أصله الذي نُقل منه، ومن حيث ما يعنيه[19]، فالنحو إعراب، والإعراب هو "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ"[20]، ذلك أن "النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتُبين عنها، سمّوها (إعرابًا)، أي بيانًا، وكأن البيان بها يكون... ويُسمى النحو (إعرابًا)، والإعراب (نحوًا)، سماعًا؛ لأن الغرض طلبُ علم واحد"[21].

([13]) الخصائص، ابن جني، دار الكتب المصرية – القاهرة، تحقيق: محمد علي النجار (ص 48).

([14])شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي – 1996 الطبعة الثانية، تحقيق: د. يوسف حسن عمر(ج 1 ص 101).

([15]) الخصائص، ابن جني، (ج 1 ص 190).

([16]) نظرية التعليل، الملخ (ص 102).

(17) شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي – القاهرة (ج 2 ص 31).

(18) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – 1996 الطبعة الأولى (ج1 ص 23).

(19) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ، دار الفكر المعاصر – بيروت – 1995 الطبعة الأولى، تحقيق: د. غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان (ج 1 ص 52 – 54).

(20) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، دمكتبة المعارف – بيروت الطبعة الأولى، تحقيق: عمر فاروق الطباع (ص 75).

(21) الإيضاح، الزجاجي (ص 91).

قضية اللفظ والمعنى وأثرها في التعليل النحوي:

إشكالية اللفظ والمعنى، والعلاقة بينهما، وأيهما مناط الفضيلة، من أكثر القضايا حضورًا في نقدنا العربي قديمًا وحديثًا، ومن أبرز سمات النظام المعرفي البياني[22]، "هيمنت على تفكير اللغويين والنحاة، وشغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام البلاغيين والمشتغلين بالنقد، نقد الشعر ونقد النثر، دَعْ عنك المفسرين والشّرّاح الذين تُشكل العلاقة بين اللفظ والمعنى موضوع اهتمامهم العلني الصريح"[23].

ومن مظاهر هذه القضية في النحو العربي تأثيرها في علل النحويين بخاصة، وفي عملهم بعامة[24]، "وهذا راجعٌ ليس فقط إلى العلاقة الوثيقة التي تربط المبنى بالمعنى في كل لغة، بل أيضًا ـ وبالدرجة الأولى ـ إلى خصوصية الكتابة العربية التي تنفصل فيها عناصر اللفظ وأصوله وهيآته (الحروف والوزن) عن علامات المعنى ومحدداته (الحركات)، ومن هنا كان المشكل الرئيسي في النحو العربي هو (الشكل) أو (الضبط)، أي وضع الحركات ـ التي هي علامات تُحدد المعنى المقصود ـ على الكلمات، وبالتالي فوظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم وضبط المبنى، ولم يكن النحاة ـ حتى الأوائل منهم ـ لتفوتهم هذه الحقيقة، حقيقة ارتباط وظيفة النحو العربي بتحديد المعنى وتخصيصه أكثر من ارتباطها بضبط المبنى وتنظيمه"[25].

وبالعودة إلى التعليل أقول إنه ـ أيًّا كانت صورته ـ مرتبط بالأصول العامة له، وهي تتجلى في إطارين: أحدهما النحو وأحكامه، والآخر النظرية النحوية، وما مرّا به من مراحل:

- ففي مرحلة النشوء والتكوين، كان التعليل متفقًا مع أحكام النحو، وقد عرف علة المعنى، وظهر الاجتهاد فيه[26].

([22]) نميز في الثقافة العربية بين ثلاثة نُظُم معرفية، لكل منها آلية خاصـــة في إنتاج المعرفة، هي: النظام المعرفي البياني، والنظام المعرفي العرفاني، والنظام المعرفي البرهاني.

([23])بنية العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2009 الطبعة التاسعة (ص 41).

([24]) من مظاهر المفاضلة بين اللفظ والمعنى في النحو بَلْهَ التعليل النحوي:

- اختلافُ النحويين في حقيقة الإعراب: ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ؟

يُنظر في: شرح المفصل، ابن يعيش (ج 1 ص 72)، وشرح الكافية، ابن مالك (ج 1ص 58)، والكليات، الكفوي (ص 143).

- التمييزُ بين نوعين من العوامل النحوية: العوامل اللفظية، والعوامل المعنوية، وهذا كثير في مصنّفاتهم، حتى إن الجرجاني عبد القاهر /471هـ/ عقد كتابًا خاصًّا بالعوامل أسماه (العوامل المئة).

([25]) بنية العقل العربي، الجابري (ص42 و43).

([26]) يُنظر: نظرية التعليل، الملخ، (ص 39).

- وفي مرحلة النمو والارتقاء، بُني التعليل على استقراء جزئي لكلام العرب، وانتشر في محاولة بناء تفسير كلي للنحو العربي، وهذا ما جعل جماعة من النحويين تتميز بالتعليل الذي ارتبط بالتعليم [27].
- وفي مرحلة النضج والازدهار، ظهرت محاولات تنظيرية في التعليل، فصُنّفت كتب العلل، ما أبرز المنهج التعليلي في صياغة النحو، وهذا ما دفع إلى ظهور اتجاه يُعارض الإسراف في استعمال العلل النحوية [28].
- وفي مرحلة المراجعة والاستقرار، كثرت العلل النحوية، ومُزجت بالمصطلحات الفلسفية والمنطقية [29].

وفي أثناء هذه المراحل لم تنفك العلاقة بين التعليل وقضية اللفظ والمعنى قائمةً، وبما أن أبعاد القضية النقدية محصورة في: تفضيل اللفظ، وتفضيل المعنى، والجمع بينهما، كان لا بدّ لهذا الحصر من أن يظهر في العلل النحوية أيضًا، وهو ما نتج عنه أن كان لها ـ من حيث اللفظ والمعنى ـ أنواعٌ ثلاثة، فهي: إما عللٌ معنوية، وإما عللٌ لفظية، وإما عللٌ لفظية معنوية.

أنواع العلل النحوية من حيث اللفظ والمعنى:

1. العلل المعنوية:

تعود إلى إرهاصات التعليل النحوي الأولى متمثلة في روايات وضع النحو العربي [30] التي يُشير أكثرها إلى الحرص على المعنى قبل أيّ شيء؛ إذ رُدّ الانحراف اللفظي في هذه الروايات بعلة المعنى، قال ابن جني: "اعلم أن هذا الشرج غورٌ من العربية بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به: القرآن، وفصيح الكلام؛ منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول؛ أصلاً كان ذلك اللفظ، أو فرعًا، وغير ذلك" [31].

([27]) يُنظر: نظرية التعليل، الملخ، (ص 46 –51).

([28]) يُنظر: نظرية التعليل، الملخ، (ص 78 –82).

([29]) يُنظر: نظرية التعليل، الملخ، (ص 89 –92).

([30]) يكثر تردّد هذه الروايات في المصادر العربية:

- فمنها في الأغاني للأصفهاني، دار الكتب المصرية –القاهرة (ج 12 ص 302)، رواية أبي الأسود مع ابنته إذ استفهمت وهي تريد التعجب.
- ومنها في نزهة الألباء، ابن الأنباري (ص 21)، رواية من قال لزياد بن أبيه: "توفي أبانا، وترك بنون".

وهي مما كان الالتجاء فيها إلى المعنى لتعليل الخطأ اللفظي؛ بغية تصويبه.

ويُنظر: النحو العربي، المبارك، (ص 10 – 33)، فقد أجاد فيه د. مازن المبارك جَمْعَ هذه الروايات ـ وقد بلغت تسعًا ـ والمفاضلةَ بينها.

([31]) الخصائص، ابن جني (ج 2 ص 411).

ومجددًا مع خبر الأعرابي، أقول:

- أترُاه عرف أن (من) حرف يخفض ما بعده، وأن الواو حرف يعطف ما بعده على ما قبله؟
- أم إنه سأل: لِمَ خُفض (رسوله)؟ فأُجيب: لأنه عُطف على (المشركين)؛ إشراكًا له في الحُكم والإعراب؟

لا، وإنما دفعته سجيته إلى موقفين أبرزا قيام العلة ـ وهي علة معنى ـ في عقله:

أحدهما أنه لما لحن مُقرئُه حكّم عقله، ورأى ضرورة التبرُّؤ؛ بناءً على ما سمعه واعتلّ له.

والآخر أنه لما رُوجع في تبرُّئه أظهر علّته مفسّرًا، حتى إذا صُوّب له اللفظ حكّم عقله أيضًا بناءً على ما سمعه واعتلّ له، فعاد عن موقفه الأول.

إذن، اعتلّ الأعرابي لاستقامة لغته بعلتي معنى: علة للمعنى الخاطئ، وعلة للمعنى الصائب، من دون علم بأحكام النحو وقواعده، ولعل هذا مما يُصحح مقولة: "الأعرابي صانع العالم العربي"[32]، وقد يؤكدها ما حُكي عن أن أبا عمرو بن العلاء /154هـ/ سمع أعرابيًا يقول: "فُلانُ لَغُوبٌ، جَاءَتْهُ كِتَابِي، فَاحْتَقَرَهَا".

فقال له: "أَتَقُوْلُ: جَاءَتْهُ كِتَابِي؟".

قال: "نَعَمْ، أَلَيْسَ بِصَحِيْفَةٍ؟!".

وقد عقّب ابن جني /392هـ/، فقال: "أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته ـ وقد نظروا وتدرّبوا وقاسُوا وتصرّفوا ـ أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غُفْلاً يُعلّل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربيّ ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وأمّه؟!"[33].

ويكاد يُجمَع على أن البداية الحقيقية للتعليل كانت على يدي عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي /117هـ/، فهو "أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل"[34]، ومعنى هذا أن التعليل لديه صار منهجًا متبعًا، وإن كانت الإرهاصات التعليلية الأولى قد بُنيت على التعليل بالمعنى، فإن تعليل الحُكم النحوي لدى ابن أبي إسحق قد بُني أيضًا على القواعد المجردة من كلام العرب المطرد، وهذا ما يُتوصل به إلى تعلُّم كلام العرب؛ "لأنا لم نسمع نحن، ولا غيرنا، كلَّ كلامها منها لفظًا، وإن سمعنا بعضه، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيدٌ فهو قائم، وركب فهو راكبٌ، عرفنا

([32]) تكوين العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربي -بيروت -2009 الطبعة العاشرة (ص 75).

([33]) الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 250).

([34]) طبقات فحول الشعراء، الجمحي، دار المدني – جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر (ج 1 ص 14).

اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهبٌ، وما أشبه ذلك"(35)، فكل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وكل مضاف مجرور... إلخ.

ومن ثم اتخذت العلة لدى الحضرمي مظهرين (36):

أحدهما يُعنى بتجريد قاعدة من الكلام المطرد لتصير علة للحُكم النحوي، ومثال هذا القاعدة التي تقول إن حقّ خبر المبتدأ الرفعُ، ومن ثم خطّأ الحضرميُّ الفرزدقَ /110هـ/ في قوله (37) [من البسيط]:

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وأَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيْرِ

فقال له: "أسأت، إنما هي (ريرُ)، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"(38).

والمظهر الآخر يُعنى بالتأويل، وهو التماس التخريج لِمَا يُخالف كلام العرب المطرد، أي ما يُخالف القياس في كلامهم، وهذا التأويل علته المعنى، ويتفق مع التعليلات البدائية المشهورة.

ومثاله أيضًا ما خطّأ به ابنُ أبي إسحق الفرزدقَ في قوله (39) [من الطويل]:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَرَّفُ

فقد راح ابنُ أبي إسحق يلتمس له وجهًا عربيًا مقيسًا، وقال: "وللرفع وجه"(40)، "وكان هذا الرفع الذي فهمه من قول الفرزدق أنه يريد المعنى، لا اللفظ، فكأنه قال: (لم يبق لنا من المال إلا مسحت أو مجرف)، وهو التقدير الذي يُصحح رواية الرفع الذي التمسه ابن أبي إسحق، ولم يُصرح به"(41).

ثم كان الخليل بن أحمد /170هـ/، وهو الغاية في التعليل النحوي بعامة؛ إذ إنه "استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحدٌ، وما لم يسبقه إلى مثله سابقٌ"(42)، وكثيرًا ما يورد عنه أنه سُئل عن علله: أأخذها من العرب، أم اخترعها من نفسه؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ،

---

(35) الإيضاح، الزجاجي (ص 64)، وقد سمى الزجاجي هذه العلل (عللاً تعليمية).

(36) يُنظر: نظرية التعليل، الملخ (ص 37، 38).

(37) شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة –بيروت –1983 الطبعة الأولى (ج 1ص 361)، وروايته فيه المصوبة، أي: "... عَلَى زَوَاحِفَ نُزْجِيْهَا مَحَاسِيْرِ"، وهي التي أنهى بها الفرزدق خلافه مع الحضرمي في هذه التخطئة.

(38) طبقات فحول الشعراء، الجمحي (ج 1 ص 17).

(39) شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي (ج 2 ص 117).

(40) طبقات فحول الشعراء، الجمحي (ج 1 ص 21).

(41) المدارس النحوية، خديجة الحديثي (ص 54).

(42) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، القاهرة –1954م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ص 44).

وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللتُه، فإن أكن أصبتُ العلة، فهو الذي التمستُ... فإن سنح لغيري علة لما عللتُه من النحو هي أليق مما ذكرتُه للمعلول، فليأت بها"[43].

واعتلالات الخليل على اختلافها مبثوثة في كتاب تلميذه سيبويه /180هـ/، ولا نعدم فيه العلل المعنوية؛ إذ ليس هذا الكتاب مجرد قواعد لتعلّم النطق السليم والكتابة الصحيحة، وإنما هو "قوانين للفكر داخل هذه اللغة"[44]، والمعاني مرتبطة بالفكر، فـ(الكتاب) "يُتعلم منه النظر والتفتيش، والمراد بذلك أن سيبويه، وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرّفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ونحو ذلك، بل هو يُبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني"[45].

وتصرُّف اللفظ في المعنى معناه الحرصُ على قصد المتكلم، وهو عينه ما أراده ابن أبي إسحق حين تأوّل قول الفرزدق، فقال: "للرفع وجه"، وهو أيضًا ما لا يكاد يخلو منه باب من أبواب (الكتاب)، من ذلك أن سيبويه أجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول، في نحو: الَّذِي يَأْتِيْنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، حملاً له على معنى الجزاء في نحو: مَنْ يَأْتِنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ؛ إذ اقترنت فيه الفاء الرابطة بجملة الجزاء [46].

ومن ذلك أيضًا حملُ جزم جواب الطلب على معنى تقدير حرف الجزاء (إن)، قال سيبويه: "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا: لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرضٍ... وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب"[47]، فهذا جزمٌ "من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ"[48].

وكذا علّل سيبويه تراكيب في ظاهرها الانحراف عن سنن العربية بالمعنى، كقولهم: ثَلاثُ أَنْفُسٍ، وحمله على معنى تأنيث (النفس)[49]، وجعل منه قول الشاعر [من الطويل]:

وإنَّ كِلابًا هَذِهِ عَشْرُ أبْطُنٍ وأنْتَ بَرِيْءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

---

(43) الإيضاح، الزجاجي (ص 66).

(44) بنية العقل العربي، الجابري (ص 44).

(45) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى -القاهرة، تحقيق: عبد الله دراز (ج 4 ص 116).

(46) يُنظر: الكتاب، سيبويه، مكتبة الخانجي -القاهرة -1988الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد السلام هارون (ج 1 ص 139).

(47) الكتاب، سيبويه (ج 3 ص 93 و94).

(48) شرح المفصل، ابن يعيش (ج 7 ص 49).

(49) الكتاب، سيبويه (ج 3 ص 565).

قال ابن عصفور /669هـ/: "فأنث (البطن)، ولذلك أسقط التاء من عدده؛ لأنه أراد بالبطون القبائلَ، بدليل قوله: وأنْتَ بَرِيْءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ "[50].

ومن علة المعنى أيضًا مما جاء على لسان بعض الكوفيين من النحويين، ما قاله الفراء /207هـ/ في قوله تعالى: ((**قَاتِلُوْهُم يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيْكُم... ويَتُوْبُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ**))[51]، فقد علل رفع (يتوب) حملاً على معناه مع ما قبله، قال: "فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعلٌ قد نُسق عليه بواو أو فاء أو (ثم) أو (أو)، فإن كان يُشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته، فرفعته"[52].

ومن الملاحظ أن علة المعنى في هذا قد تطورت لتُجيز حُكمين نحويين أو أكثر، في حين أنها لم تكن لتُقدم إلا حُكمًا واحدًا في بداياتها، فالفراء من خلال العلة التي قدّمها أجاز حُكمين: أحدهما النسق ـ العطف في المصطلح البصري ـ والآخر الاستئناف.

وهذا التطور استغله النحويون فيما بعدُ، وتمرّسوا فيه، حتى كثرت العلل، وصارت مجالاً للخلاف النحوي؛ إذ لم يختلف النحويون في أحكام النحو، وإنما اختلفوا في العلل النحوية بخاصة، وفي ضوابط النظرية النحوية بعامة، فالخلاف بين النحويين أعمّ منه بين العرب؛ لأنهم "اختلفوا في الاعتلال لِمَا اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضًا فيما اختلفت العرب فيه، وكلّ ذهب مذهبًا، وإن كان بعضه قويًّا، وبعضه ضعيفًا"[53].

وهذا التمذهب أدى إلى "ظهور محاولات تنظيرية في التعليل"[54]، أكثرها يحصر العلل في نوعين: علل مطردة في الأحكام غايتها تعليمية، وعلل العلل غايتها اكتشاف حكمة العرب في كلامها، وهذا لا شك بُعدٌ عن علة المعنى لم يتخلف عنه أكثر المنظرين للعلل؛ إلا ابن جني الذي حفظ لهذه العلة مكانتها، ولا أعني ببُعدهم عن علة المعنى تركها، وإنما قصدي إلى أنهم تركوا التنظير لها، وهذا ما لم يفت أبا الفتح؛ إذ جعل للعلة نوعين:

أحدهما العلل الموجبة، أي التي توجب الحُكم النحوي الثابت بالسماع المطرد عن العرب، وغايتها تعليمية.

والآخر العلل المجوزة، وهي في أصلها علل معنوية تجيز حُكمين نحويين أو أكثر، ولا تنفي أيًّا منها.

---

(50) ضرائر الشعر، ابن عصفور، دار الأندلس –بيروت –1980م الطبعة الأولى، تحقيق: السيد إبراهيم أحمد (ص 273).

(51) سورة التوبة، من الآية: [14-15].

(52) معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب –بيروت –1983 الطبعة الثالثة (ج 2 ص 68).

(53) الخصائص، ابن جني ج 1 ص 169).

(54) نظرية التعليل، الملخ (ص 78).

وقد عقد للفرق بين النوعين بابًا في (خصائصه) أسماه: "باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة"[55].

ومن أمثلته على هذه العلة المجوزة (المعنوية) قوله: "ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتمّ الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذٍ مُخيَّرًا في جعلك تلك النكرة: إن شئت حالاً، وإن شئت بدلاً، فتقول على هذا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلٍ صَالِحٍ، على البدل، وإن شئت قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَجُلاً صَالِحًا، على الحال، أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحد من الأمرين، لا علّة لوجوبه؟"[56].

ولم يقف شأن العلل المعنوية عند حدّ التنظير، وإنما تُوبع الاهتمامُ به بتأثير تُغيَّر العلة "حين تفقد قدرتها على الإقناع، أو يُحكم عليها بالفساد، أو يرفضها بعض النحاة"[57]، فالسيرافي /368هـ/ تابع سيبويه في تعليل تراكيب في ظاهرها الانحراف عن سنن العربية بالمعنى، فذكر أن مما لُفظ بلفظٍ فيه، وأُجري على معناه، لا على حقيقة اللفظ [58]، قول عمر بن أبي ربيعة /93هـ/[59] [من الطويل]:

وَكَانَ مِجَنِّي دُوْنَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي   ثَلاثُ شُخُوْصٍ: كَاعِبَانِ، ومُعْصِرُ

فحذف الهاء من (ثلاثة)، وذهب به مذهب النسوة؛ لأنهن كن ثلاث نسوة.

ورأى الشلوبين /645هـ/ أن البدل إنما هو حملٌ على المعنى، لا على اللفظ [60]؛ لحصول علاقة انطباق كلي، أو جزئي، أو اشتمالي، أو تفصيلي، بين البدل والمبدل منه، من حيث المعنى، تؤدي إلى اشتراك لفظي بينهما في حُكم الإعراب.

والرضي /686هـ/ حمل التراكيب الصناعية على المعنى، قال: "وإنما جاز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أبَوَاهُ لا قَاعِدَيْنِ، وإن لم يكن في (قاعدين) ضمير راجعٌ إلى الموصوف؛ حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: (لا قاعد أبواه)، فهو في حُكم ما يُثبت فيه الضمير؛ وذلك لأن الضمير المستكنّ المثنى في (قاعدين) راجع إلى المضاف مع المضاف إليه، أعني (أبواه)، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف"[61].

---

(55) الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 164).

(56) الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 165).

(57) نظرية التعليل، الملخ (ص 102).

(58) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الهيئة العامة للكتاب -القاهرة -1986م (ج 2 ص 292).

(59) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الأندلس -بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ص 100).

(60) يُنظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، مكتبة الرشد -الرياض -1993 الطبعة الأولى، تحقيق: د. تركي العتيبي (ج 3 ص 997).

(61) شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس -بنغازي -1996 الطبعة الثانية، تحقيق: د. يوسف حسن عمر (ص 341).

وابن هشام /761هـ/ جعل من القواعد الكلية إعطاء الشيء حُكم ما أشبهه في المعنى، ومثّل له بزيادة حرف الجرّ الباء في فاعل الفعل (كفى) إذا تضمّن معنى (اكتفِ) [62]، كقوله تعالى: ((**وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا**))[63].

2. العلل اللفظية:

"يبدو من القراءة الانطباعية لا الإحصائية أن العلل اللفظية هي الأشيع في النحو"[64]، ولهذه المقولة قدّمت الحديث عن العلل المعنوية؛ إذ لا تنفك العلة المعنوية قائمة في المصنفات النحوية على اختلافها، ويكفي أنها الأصل في التعليل، وإليها التجأ النحويون حين سلكوا طريق الأعرابي في التعليل بعد أن شرعه لهم ووقفهم على سَمْتِهِ وأَمِّه[65].

وإذا ما استثنينا المواضع التي ذكرنا فيها الاعتلال بالمعنى؛ بغية معرفة مواضع الاعتلال باللفظ، رأينا أن هذه العلل اللفظية تغلب على القواعد المجردة من الكلام المطرد لتصير علة للحُكم النحوي، وغايتها انتحاء سمت كلام العرب في لغتهم، فهي:

- العلل الأُوَل المطردة عند ابن السرّاج /316هـ/[66].
- العلل التعليمية عند الزجاجي /339هـ/[67].
- العلل القياسية عند الرماني /384هـ/[68].
- العلل الموجبة عند ابن جني[69].

ومظهرها الأول نجده لدى ابن أبي إسحق ـ كما تقدم ـ أما الدقة فيها فتميز بها الخليل؛ إذ تنبّه "تنبُّهًا واسعًا إلى مواقع الكلم في العبارات واستعمالاتها الدقيقة"[70]، ومن ذلك ما نقله سيبويه من تفرقته بين قولهم: هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوْفًا، وقولهم:

(62) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، السلسلة التراثية –الكويت –2002م، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب (ج 6 ص 628).

(63) سورة النساء، من الآية: [74].

(64) نظرية التعليل، الملخ (ص 112).

(65) يُنظر: الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 250).

(66) يُنظر: الأصول، ابن السراج، مؤسسة الرسالة –بيروت –1996 الطبعة الثانية، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي (ج 1 ص 54).

(67) يُنظر: الإيضاح، الزجاجي (ص 64).

(68) يُنظر: الحدود، الرماني، دار الفكر –عمان –1984 الطبعة الأولى، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي (ص84).

(69) يُنظر: الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 164).

(70) المدارس النحوية، شوقي ضيف (ص 51).

هَذَا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا، ففيهما كل من (معروفًا) و(منطلقًا) حال، وفرق بينهما أن الأولى مؤكدة، والثانية مبيّنة، وتختص صيغة الإخبار عن الضمير بالحال المؤكدة من دون صيغة الإخبار عن اسم الإشارة؛ لذا لا يُقال: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا؛ لأن الانطلاق لا يؤكد هوية الشخص وماهيته(71).

أما سيبويه فمن علله اللفظية تعليله منع الصرف فيما كان على وزن (أفعل) اسمًا أم صفة؛ لأنه ضارع الفعل المضارع، قال: "واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام، ووافقه في البناء، أُجري لفظُه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لِمَا يستخفّون، وذلك نحو: أبْيَضَ، وأسْوَدَ، وأحْمَرَ، وأصْفَرَ، فهذا بناء: أذْهَبُ، وأعْلَمُ، فيكون في موضع الجرّ مفتوحًا؛ استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"(72).

وعنده لارتفاع المفعول المطلق لكونه نائب فاعل، وانتصابه على حياله، علة لفظية مشروطة بالعمل، فقد قال: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً، فيرتفع، كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره... فمن ذلك قولك...: سِيْرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيْدٌ، وضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ ضَعِيْفٌ، فأجريته مفعولاً والفعلُ له، فإن قلت: ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا ضَعِيْفًا، فقد شغلت الفعل بغيره عنه، ومثله: سِيْرَ عَلَيْهِ سَيْرًا شَدِيْدًا"(73).

فلما اشتغل الفعل المبني للمجهول بمصدره رفعه نائب فاعل له، ولما اشتغل بضمير عاد المصدر إلى الأصل، أي النصب مفعولاً مطلقًا، وهذا تعليل للفظ باللفظ.

وحمل سيبويه التركيب في: ((**يَبْنَؤُمَّ**))(74)، على لفظ العدد المركب من مثل: أحَدَ عَشَرَ، فكأنهم جعلوا الاسمين اسمًا واحدًا؛ لكثرة استعماله في كلامهم(75).

ولما كان الملجِئ إلى علة المعنى هو التأويل فضّل ابن جني ما لا تأويل فيه، أي علة اللفظ، وهو ظاهر كلامه في بابٍ عقده في خصائصه، أسماه: "بابٌ في الجمع بين الأضعف والأقوى في عَقْدٍ واحد"(76)، ومثّل لذلك بقول الفرزدق(77) [من البسيط]:

---

(71) يُنظر: الكتاب، سيبويه (ج 2 ص 78).

(72) الكتاب، سيبويه (ج 1 ص 21).

(73) الكتاب، سيبويه (ج 1 ص 228 و229).

(74) سورة طه، من الآية: [94].

(75) يُنظر: الكتاب، سيبويه (ج 2 ص 214).

(76) الخصائص، ابن جني (ج 3 ص 314).

(77) ليس في ديوانه، ولكنه في النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي – بيروت – 1967 الطبعة الأولى (ص 162).

كِلاهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أقْلَعَا، وكِلا أنْفَيْهِمَا رَابِي

قال: "فقوله: كِلاهُمَا قَدْ أقْلَعَا، ضعيفٌ؛ لأنه حَمْلٌ على المعنى، وقوله: وكِلا أنْفَيْهِمَا رَابِي، قويٌّ؛ لأنه حَمْلٌ على اللفظ"، فالأقوى توحيد اللفظ لا تثنيته، وهو القياس، وقد قال تعالى: ((**كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**))(78)، "فَوَحَّدَ"(79).

وكذلك عقد أبو الفتح بابًا قال فيه إن طريقه الشبه اللفظي، وقد أسماه: "حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحُكم"، وذكر فيه أن ما انتهى بهمزة للتأنيث يُنسب إليه بإبدالها واوًا، فنحو: حمراء، وصفراء، يُقال في النسب إليه: حمراويّ، وصفراويّ، ثم حُمل عليه لفظًا ما انتهى بهمزة ليست للتأنيث، فقالوا: حِرباويّ، وكساويّ، وقُرّاويّ، في النسب إلى: حرباء، وكساء، وقُرّاء (80).

ومن أمثلة هذه العلة أيضًا تعليل ابن يعيش /643هـ/ عمل الأفعال الناقصة بحملها على الأفعال التامة، تشبيهًا لها بها من حيث اللفظ فقط؛ إذ إنها تتصرف كتصرفها؛ لذا كانت أفعالاً لفظية، لا حقيقية (81).

ومن القواعد الكلية إعطاء الشيء حُكم ما أشبهه في اللفظ، ذكر هذا ابن هشام، ومثّل له بدخول لام الابتداء على (ما) النافية؛ حَمْلاً لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، كقول النابغة الذبياني /18ق.هـ/(82) [من الوافر]:

لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ ومِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولهم: لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ، أي: (للذي تصنعه حسن) (83).

3. العلل اللفظية المعنوية:

أعلى مستويات التعليل النحوي من حيث اللفظ والمعنى، وهنا يظهر أثر المفاضلة بينهما؛ تبعًا للمفاضلة بينهما في الإشكالية النقدية، وقد اتسع القول فيهما بين النحويين:

---

(78) سورة الكهف، من الآية: [33].

(79) الخصائص، ابن جني (ج 3 ص 335).

(80) يُنظر: الخصائص، ابن جني (ج 1ص 213 و214).

(81) شرح المفصل، ابن يعيش (ج 7 ص 89).

(82) ديوان النابغة الذبياني، دار المعارف -القاهرة الطبعة الثانية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ص 151).

(83) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام (ج 6 ص 645 و646).

- فرأى ابن جني أن "القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى"[84]، وعليه قال: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ"[85].
- ورأى ابن يعيش أن "الحمل على المعنى هو الكثير"[86].
- ورأى الشلوبين أن "الحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ، كاتّباع الأثر مع وجود العين"[87].
- ورأى الرضي أن "مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى"[88].
- ورأى السيوطي أنه "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، بُدئ بالحمل على اللفظ، وعُلل ذلك بأن اللفظ هو الشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفيّ راجعٌ إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ، فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق"[89].

ولكن، لا يختلف النحويون على أنه "كما تجب مراعاة المعنى، تلزم مراعاة اللفظ"[90].

ومن أمثلة العلل اللفظية المعنوية ما ذكره ابن جني في قول العباس بن مرداس /18هـ/[91] [من الوافر]:

فَقُلْنَا: أَسْلِمُوا، إنَّا أَخُوْكُم فَقَدْ بَرِئَتْ مِنَ الإِحَنِ الصُّدُوْرُ

إذ يجوز فيه أن (أخوكم) جمعُ (أخ) قد حُذفت نونه للإضافة، فيكون حملاً على اللفظ، ويجوز فيه أن يكون (أخوكم) واحدًا وقع موقع الجماعة، فيكون حملاً على المعنى[92].

وكذا تعليل ابن يعيش عمل الحروف المشبهة بالفعل بقوله: "وذلك من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى، فأما الذي من جهة اللفظ فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية، وأما الذي من جهة المعنى فمن قِبَلِ أن هذه الحروف تطلب الأسماء وتختص بها"[93].

---

(84) الخصائص، ابن جني (ج 1 ص 110).
(85) الخصائص، ابن جني (ج 2 ص 420).
(86) شرح المفصل، ابن يعيش (ج 5 ص 81).
(87) شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين (ج 2 ص 733).
(88) شرح الرضي على الكافية، الرضي (ج 3 ص 57).
(89) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم (ج 2 ص 115).
(90) شرح المفصل، ابن يعيش (ج 2 ص 30).
(91) ديوان العباس بن مرداس السلمي، مؤسسة الرسالة –بيروت – 1991 الطبعة الأولى، تحقيق: د. يحيى الجبوري (ص 71).
(92) يُنظر: الخصائص، ابن جني (ج 2 ص 421).
(93) شرح المفصل، ابن يعيش (ج 8 ص 54).

وكذلك جعل الرضي العلة اللفظية المعنوية أساس المشابهة بين (أن) الحرف المشبه بالفعل المخفف من الثقيل، وبين (أن) الناصب المضارع، أما من حيث اللفظ فظاهر، وأما من حيث المعنى فلكونهما حرفين مصدريين [94].

وأيضًا إعطاء الشيء حُكم ما أشبهه في اللفظ والمعنى ذكره ابن هشام في القواعد الكلية، ومثّل له بالمشابهة بين (أفعل) التفضيل و(أفعل) التعجب، فهما محمولان أحدهما على الآخر في الوزن والأصل لفظًا، وفي إفادة المبالغة معنًى؛ لذا:

- منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر؛ حملاً على (أفعل) التعجب.
- وأجازوا تصغير (أفعل) التعجب؛ حملاً على (أفعل) التفضيل.

نستنتج مما سبق أن:

◆ التعليل النحوي أسبق أصول النظرية النحوية ظهورًا، وفيه تبرز خصائص التفكير النحوي، وتتجلى قدرات النحويين وأساليبهم في بحث الظواهر النحوية وتحليلها.

◆ الأعرابي أول من شرع للنحويين التعليل؛ حتى سلكوا فيه كل مسلك.

◆ اختلاف النحويين في التعليل من حيث اللفظ والمعنى صدى لاختلاف النقّاد في قضية اللفظ والمعنى.

◆ تلقائية التعليلات الأولى، والرضا بالحُكم أو رفضُه، تطورا فيما بعدُ إلى مجالات اشتجرت فيها العلوم والمذاهب؛ خدمةً لهما، تفصيلاً وإبانةً وترجيحًا.

◆ العلل النحوية أشرعت الباب واسعًا للخلاف النحوي.

◆ التعليل استحال من وسيلة إلى غاية، فبرزت فيه المصنفات؛ دفاعًا عنه، ونقدًا له.

◆ العلاقة بين التعليل وقضية اللفظ والمعنى لم تنفكّ قائمةً في أثناء هذه المراحل التي مرّ بها التعليل النحوي، وهو ما نتج عنه أن كان للعلل النحوية ـ من حيث اللفظ والمعنى ـ أنواعٌ ثلاثة: عللٌ معنوية، وعللٌ لفظية، وعللٌ لفظية معنوية.

◆ النحويين لا يختلفون على أنه كما تجب مراعاة المعنى، تلزم مراعاة اللفظ، ولكن تطبيقهم لهذا صعبٌ، والذي يظهر أن الإعراب يحمل معنيين: معنى الاستلزام، وهو الذي يستدعيه اللفظ، ومعنى القصد، وهو الذي يقصده المتكلم أو

(94) يُنظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي (ج 4 ص 32).

المنشئ، فإن تطابقا فلا خلاف بين اللفظ والمعنى، وإن اختلفا أُشكل؛ لأن المعنى فرع الوجود، وتصوّره ذهني، فالأولى الاتكاء على اللفظ؛ عملاً بالظاهر، مع الحرص على ألا يُهمل المعنى في التعليل؛ لأن للألفاظ المعربة والمبنية ـ ولا سيما حروف المعاني ـ دورًا وظيفيًا في الكلام يتكئ على المعنى، قال الرماني: "ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب، وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب؛ لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح"[95].

(95) شرح كتاب سيبويه، الرماني، مطبعة السعادة –القاهرة –1998، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري (ص 119).

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مؤسسة الرسالة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.
- الأصول، ابن السراج، مؤسسة الرسالة -بيروت -1996 الطبعة الثانية، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي.
- الأغاني للأصفهاني، دار الكتب المصرية -القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، مطبعة السعادة -القاهرة -1961 الطبعة الرابعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، دار النفائس -بيروت -1979م الطبعة الثالثة، تحقيق: د. مازن المبارك.
- الحدود، الرماني، دار الفكر -عمان -1984 الطبعة الأولى، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي.
- الخصائص، ابن جني، دار الكتب المصرية -القاهرة، تحقيق: محمد علي النجار.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، د. مكتبة المعارف -بيروت الطبعة الأولى، تحقيق: عمر فاروق الطباع.
- الكتاب، سيبويه، مكتبة الخانجي -القاهرة -1988الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد السلام هارون.
- الكليات، الكفوي، مؤسسة الرسالة -بيروت -1998م الطبعة الثانية، التحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، دار الفكر المعاصر -بيروت -1995 الطبعة الأولى، تحقيق: د. غازي طليمات ود. عبد الإله نبهان.
- الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى -القاهرة، تحقيق: عبد الله دراز.
- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، دار الفكر -بيروت -1981 الطبعة الثالثة.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي -بيروت -1967 الطبعة الأولى.
- بنية العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت -2009 الطبعة التاسعة.
- تكوين العقل العربي، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربي -بيروت -2009 الطبعة العاشرة.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، مؤسسة الرسالة -بيروت -1991 الطبعة الأولى، تحقيق: د. يحي الجبوري.
- ديوان النابغة الذبياني، دار المعارف -القاهرة الطبعة الثانية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

- شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس –بنغازي –1996 الطبعة الثانية، تحقيق: د. يوسف حسن عمر.
- شرح المفصل، ابن يعيش، مكتبة المتنبي –القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، مكتبة الرشد –الرياض –1993 الطبعة الأولى، تحقيق: د. تركي العتيبي.
- شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة –بيروت –1983 الطبعة الأولى.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الأندلس –بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح كتاب سيبويه، الرماني، مطبعة السعادة –القاهرة –1998، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، الهيئة العامة للكتاب –القاهرة –1986م.
- شوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الحادية عشرة.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، دار الأندلس –بيروت –1980م الطبعة الأولى، تحقيق: السيد إبراهيم أحمد.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، القاهرة –1954م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- طبقات فحول الشعراء، الجمحي، دار المدني –جدة، تحقيق: محمود محمد شاكر.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون –بيروت –1996 الطبعة الأولى.
- معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب –بيروت –1983 الطبعة الثالثة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، السلسلة التراثية –الكويت –2002م، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب.
- نزهة الألباء لابن الأنباري، ابن الأنباري، د. مكتبة المنار –الزرقاء، تحقيق: إبراهيم السامرائي.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن الملخ، دار الشروق –عمّان –2000 الطبعة الأولى.
- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل –إربد –2001 الطبعة الثالثة.